دور النفط في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا

د . أنور مسعود المليان*
قسم العلوم السياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة غريان ، ليبيا
anwaralyan@gmail.com

تاريخ الارسال 2025/9/5م تاريخ القبول 2025/11/11م

The Role of Oil in the American Strategy Toward Africa

Anwar Masoud almluan
Faculty Member
College of Law and Political Science
Department of Political Science

Abstract

This study highlights the importance of the African continent in US policy, given its vast oil reserves and other natural resources. Oil has emerged as a key element in the US strategy to achieve its geopolitical and economic objectives, particularly in oil-producing countries such as Nigeria and Angola. In addition to ensuring the security of global energy resources, oil has also become a tool for strengthening relations between the United States and oil-producing countries, focusing on security concerns related to conflicts in African oil regions and the struggle for influence between major powers such as China and Russia. This study explores the geopolitical changes brought about by oil resources on the continent. It also explains how oil influences domestic politics in the United States, promoting energy investments and maintaining the stability of the US economy. The study also discusses the social and environmental problems caused by US oil policies in Africa. To understand how oil influences US policy, the study uses quantitative and qualitative analysis, in addition to research tools including content analysis, interviews, and analysis of official documents to compare US policy toward oil-producing and non-oil-producing countries. A sample was selected from both groups. Among the study's proposals are diversifying energy sources and strengthening cooperation with oil-producing countries.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

To promote peace and stability in oil-producing regions, and to ease tensions in African oil markets, the study also proposed enhancing international cooperation and investment in sustainable energy.

Keywords: US geopolitics, oil, economic geopolitics, state conflict, sustainable energy.

الملخص:

تبرز هذه الدراسة أهمية القارة الأفريقية في السياسة الأمريكية، نظراً لاحتياطياتها النفطية الهائلة ومواردها الطبيعية الأخرى، وقد برز النفط كعنصر أساسي في استراتيجية الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية لا سيما في الدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا، وإلى جانب ضمان أمن مصادر الطاقة العالمية يُصبح النفط أيضاً أداةً لتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط مع التركيز على المخاوف الأمنية المرتبطة بالصراعات في مناطق النفط الأفريقية وصراع النفوذ بين دول كبرى مثل الصين وروسيا، وتستكشف هذه الدراسة التغيرات الجيوسياسية التي أحدثتها موارد النفط في القارة، كما يُوضح كيف يؤثر النفط على السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، إذ يُعزز استثمارات الطاقة ويحافظ على استقرار الاقتصاد الأمريكي، كما تناقش الدراسة المشكلات الاجتماعية والبيئية التي تُسببها سياسات النفط الأمريكية في أفريقيا، ولفهم كيفية تأثير النفط على الجوسياسة الأمريكية يستخدم منهج الدراسة التحليل الكمي والنوعي، وأدوات بحثية تشمل تحليل المحتوى والمقابلات وتحليل الوثائق الرسمية لمقارنة سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول المنتجة للنفط وغير المنتجة له، وتم اختيار عينة من كلتا المجموعتين، ومن بين مقترحات الدراسة تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز التعاون مع الدول المنتجة للنفط، وتعزيز السلام والاستقرار في المناطق المنتجة للنفط، ولتخفيف التوترات في أسواق النفط الأفريقية اقترحت الدراسة أيضًا تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في الطاقة المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الجوسياسة الامريكيه، النفط، الجوسياسيه الاقتصاديه ، صراع الدول ، الطاقة المستدامه.

المقدمة :

تهتم القوى الدولية الكبرى بالقارة الأفريقية لما تتمتع به من احتياطيات نفطية هائلة وموارد طبيعية أخرى مما يجعلها من أهم بقاع العالم، وبفضل هذه الموارد الوفيرة تكتسب أفريقيا أهمية استراتيجية للولايات المتحدة التي تسعى دائمًا لتأمين إمدادات الطاقة وتعزيز نفوذها في المواقع العالمية الرئيسية، وقد شكّلت أفريقيا ركنًا أساسيًا في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية العالمية للولايات المتحدة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حين لم تعد تُعتبر مجرد مورد رئيسي للنفط، وبما أنها تضم العديد من الدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا، وهما من أهم حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين في مجال الطاقة، فإن أفريقيا تُعدّ أساسية لحماية إمدادات الطاقة العالمية، ونظرًا لثروات النفط الكبيرة في هذه الدول وجّهت واشنطن سياساتها نحو ضمان إمدادات النفط الأفريقي إلى الأسواق العالمية لا سيما في ضوء التحولات الجيوسياسية والتطورات الاقتصادية السريعة في قطاع الطاقة، وبعيدًا عن جانبه الاقتصادي برز النفط الأفريقي كأداة أساسية لتعزيز الروابط الجيوسياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول المنتجة له ، ومن خلال سياساتها تأمل الولايات المتحدة في تحقيق عدد من الأهداف في أفريقيا مثل الحفاظ على استقرار سوق النفط، وتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي، وتذليل العقبات التي تضعها دول أخرى مثل الصين وروسيا، اللتين تتطلعان أيضًا إلى تعزيز نفوذهما في المنطقة من خلال استثمارات كبيرة في صناعة النفط، وبما أن النفط أصبح عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فإن هذه العوامل تُسهم في تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها الولايات المتحدة في أفريقيا.

أصبحت القارة الأفريقية مسرحًا لصراع جيوسياسي يتجاوز الاقتصاد ليشمل الأمن والاستقرار نظرًا لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي، ومن خلال مساعدة الدول الأفريقية في مواجهة التحديات الأمنية بما في ذلك الإرهاب والحروب الإقليمية والتنافس بين القوى الكبرى الأخرى على النفوذ في الشؤون الأفريقية، والذي قد يُهدد استدامة موارد النفط، تُسهم الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وللحفاظ على السيطرة على هذا المورد الحيوي يجب على الولايات المتحدة إعادة تقييم تكتيكاتها في ضوء التنافس الدولي المتزايد على موارد النفط الأفريقية، وتُمثل المنطقة الأفريقية منعطفًا حاسمًا في الصراع العالمي على الطاقة، ويجب على

واشنطن التحرك بحزم لحماية مصالحها الاستراتيجية في مواجهة التهديدات المتزايدة (حسن عبدالحليم، 2023)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها "

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل تأثير النفط على السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، مع التركيز على كيفية تأثير احتياطات النفط في القارة على الأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة. وقد أدى اكتشاف النفط في دول أفريقية مثل نيجيريا وأنغولا والسودان إلى تعزيز الدور الأمريكي في هذه المنطقة، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تأمين إمدادات الطاقة ودعم استقرار أسعار النفط عالميًا. وتبرز الإشكالية في السؤال الآتي: كيف أثر النفط على الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا، وما هي تداعياته على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدول المنتجة له؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية:

1. إلى أي مدى تُسهم موارد النفط الأفريقية في تأمين احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة؟
2. هل تتعزز العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية المنتجة للنفط بفضل المصالح النفطية؟
3. بأي طرق يُساعد النفط الولايات المتحدة على ممارسة نفوذ أكبر على الدول الأفريقية المنتجة للنفط؟
4. كيف يُساهم النفط في استقرار الأنظمة السياسية في الدول الأفريقية المنتجة له، وكيف يؤثر ذلك على السياسة الأمريكية؟
5. كيف تُؤثر علاقة الولايات المتحدة النفطية مع أفريقيا على اقتصاد القارة؟
6. ما هي آثار سياسات النفط الأمريكية على التنمية المستدامة للدول الأفريقية المنتجة للنفط؟
7. ما هي الآثار السياسية والبيئية لإنتاج النفط في أفريقيا، وكيف تتعامل الولايات المتحدة مع هذه القضايا؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية: تسعى الولايات المتحدة من خلال سياساتها تجاه النفط الأفريقي إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة، عبر تأمين إمدادات الطاقة وتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، بينما تستخدم النفط كأداة لمواجهة النفوذ المتزايد لروسيا والصين،

وتعزيز استقرار الدول الأفريقية المنتجة للنفط، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية والأمنية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة العلاقة بين النفط والمصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية في القارة، وتأثير موارد النفط الأفريقية على القرارات السياسية والاقتصادية الأمريكية. كما يتناول البحث كيفية تأثير سياسات النفط الأمريكية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول المنتجة للنفط، وكيفية تأثير النفط على الاستقرار السياسي في هذه الدول، وعلاقته بالنفوذ الأمريكي في أفريقيا. كما يسلط البحث الضوء على تأثير صناعة النفط على الاضطرابات السياسية والبيئة، وكيف يُسهم النفط في تعزيز التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية المنتجة للنفط.

أهمية الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تأثير المصالح النفطية الأمريكية على أفريقيا، مع التركيز على استقرار الدول الأفريقية المنتجة للنفط. وتُسلّط الضوء على احتمال أن تُفاقم المصالح النفطية التوترات والحروب الإقليمية. كما تستكشف الدراسة العلاقة بين المصالح النفطية الأمريكية والعوامل السياسية والبيئية في أفريقيا، بهدف معالجة قضايا حماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. كما تستكشف العلاقة بين النفط وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، والتحديات التي تواجه تأمين موارد الطاقة في أفريقيا.

منهجية الدراسة:

ستتبع الدراسة المنهج التحليلي والوصفي بشكل رئيسي لتحليل السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ضوء تأثير النفط على الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية. وسيتم استخدام المنهج المقارن لدراسة الفروقات في السياسات الأمريكية تجاه الدول الأفريقية المنتجة للنفط وغير المنتجة، مع التركيز على كيفية تأثير النفط في تشكيل الخيارات السياسية والاقتصادية الأمريكية. وتهدف هذه المنهجية إلى تقديم فهم شامل لكيفية تأثير النفط على الاستراتيجية الأمريكية في القارة الأفريقية وكيفية استخدامه كأداة لتحقيق المصالح الاقتصادية والأمنية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سيقتصر التحليل على الدول الأفريقية المنتجة للنفط التي تشملها السياسة الأمريكية، مع التركيز على عدد قليل من الدول المهمة.

الحدود الزمنية: نظرًا للتغيرات الجوهرية في سياسة الطاقة الأمريكية خلال هذه الفترة، سيركز التحليل على الفترة من عام 2000 إلى الوقت الحاضر.

الحدود الموضوعية : ستتناول الدراسة كيفية تأثير النفط على الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا

الاطار النظري

المبحث الأول ـ النفط كعنصر استراتيجي في السياسة الأمريكية:

المطلب الأول- أهمية النفط في الاستراتيجية الأمريكية:

يُعد النفط أحد أهم العوامل الاستراتيجية التي أثرت على السياسة الأمريكية في العقود الأخيرة، إذ كان له دور حاسم في تحديد التوجهات الجيوسياسية، والتأثير على العلاقات الخارجية، وتحديد أهداف الأمن القومي للبلاد، وقد أقرت إدارات أمريكية عديدة منذ مطلع القرن العشرين بأهمية النفط كأداة للقوة السياسية والعسكرية، وبكونه جزءًا أساسيًا من الاقتصاد والصناعة، وقد عكست السياسة الخارجية الأمريكية هذه الأهمية من خلال التأكيد على ضرورة تأمين الإمدادات من الدول الغنية بالنفط، وخاصةً منطقة الشرق الأوسط، التي لا تزال تُمثل محورًا رئيسيًا في الاستراتيجية الأمريكية، وضمان تدفق النفط بأسعار مستقرة، وقد اتخذت واشنطن عددًا من التدابير لتحقيق هذه الأهداف بما في ذلك العمليات العسكرية، والشراكات الدبلوماسية والاقتصادية، والمساعدة السياسية لأصدقائها، ولذلك أصبح النفط عاملًا حاسمًا في طبيعة علاقات الولايات المتحدة مع العديد من الدول، وسببًا رئيسيًا للعديد من التوترات والحروب الدولية. وتُسيطر الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية كبرى على عدد من القطاعات ذات التأثير الكبير على السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، وأبرزها قطاع الطاقة، وقد تؤثر الولايات المتحدة على السياسة العالمية من خلال هيمنتها على أسواق الطاقة، وتلعب شركات النفط والغاز الأمريكية الكبرى دورًا هامًا في تشكيل السياسة الأمريكية، ويتجاوز تأثيرها الخيارات الاقتصادية ليشمل الخيارات السياسية، بما في ذلك انتخاب الرئيس الأمريكي، ولهذه الشركات تأثير كبير على

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العديد من الدول وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادرات الحكومة الأمريكية. (مراد الغضبان، 2025)

وهناك سبع شركات تُعرف بشركات النفط "الشقيقة"، من بين الشركات التي تُهيمن على أسواق النفط، وتُمثل المحركات الاقتصادية الرئيسية لسياسة الطاقة الأمريكية، تؤثر هذه الشركات بشكل كبير على السياسة الدولية والمحلية الأمريكية نظرًا لنفقاتها وإيراداتها الضخمة، وأشهر هذه الشركات هي:

1 .إكسون موبيل: تُعتبر إكسون موبيل واحدة من أكبر شركات النفط في العالم، وللشركة عمليات في عدد من الدول، إلى جانب التعاملات التجارية تتمتع إكسون موبيل بتأثير كبير على السياسة الأمريكية من خلال نفوذها على سياسات الطاقة والاقتصاد المحلية والدولية ، ولا سيما بميزانيتها السنوية التى تزيد عن 290 مليار دولار.

2 .شيفرون: تحقق شيفرون أرباحًا تزيد عن 250 مليار دولار سنويًا، وتتواجد في أسواق النفط العالمية المختلفة، وتسمح القوة الاقتصادية لشيفرون لها بالتأثير على خيارات سياسة الطاقة الأمريكية ولعب دور مهم في تحديد الاستراتيجية الأمريكية تجاه المناطق المختلفة .

3 .كونوكو فيليبس: بميزانية تزيد عن 150 مليار دولار، تُعد كونوكو فيليبس شركة نفط وغاز، وبفضل مساهماتها في تكنولوجيا الاستكشاف والإنتاج تُعتبر الشركة قوة اقتصادية رئيسية في أسواق النفط .

4 .**بريتيش بتروليوم:** على الرغم من أن بريتيش بتروليوم شركة بريطانية، إلا أن لها تأثيرًا كبيرًا على السياسة الأمريكية، إذ تسيطر على جزء كبير من أسواق النفط ،وتُقدر ميزانيتها السنوية بنحو 180 مليار دولار.

٥. شل: بميزانية سنوية تُقدر بـــ ٢٠٠ مليار دولار، تُسيطر شل على أسواق النفط العالمية، ولها تأثير كبير على سياسة الطاقة الأمريكية.

٦ .توتال: بميزانية سنوية تُقدر بـ ١٤٠ مليار دولار، تُعتبر شركة توتال الفرنسية على الرغم من أنها ليست أمريكية لاعباً رئيسياً في أسواق النفط العالمية، حيث تسمح لها علاقاتها الاقتصادية بالتأثير بشكل غير مباشر على السياسة الأمريكية.

٧. إيني: بميزانية تُقدر بـ ١٢٠ مليار دولار، تُعتبر شركة إيني الإيطالية من بين أكبر الشركات في صناعة النفط بفضل تعاونها مع الشركات الأمريكية في المنطقة، وتتمتع

بحضـور كبير فى الاسـواق العالميه، مما يزيد من نفوذها على السـياسـة الأمريكية. (مراد الغضبان، 2025)

فمن بين جميع مصادر الطاقة يتميز النفط بأرقى الخصائص الفيزيائية والكيميائية، مما يجعله الأفضل في العالم. (الجندلي،مازن،ايان، 2006)

يُعد النفط أفضـــل مصـــدر طاقة متاح عمليًا وعلميًا، وقد ازدادت أهميته كركيزة اقتصـادية أساسية، وتُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر منتجي ومستهلكي النفط في العالم، فإلى جانب احتياطياتها النفطية الضـخمة تتمتع بمكانة بارزة في قطاع النفط العالمي ويعود ذلك منه جهه إلى أعمالها النفطية الضـــخمة، ومن جهة أخرى، إلى مهاراتها التنظيمية والتقنية، وإنتاجها للمعدات اللازمة لهذا القطاع، ويُعتقد أن النفط هو أحد الموارد التي تُســـهم في اســـتدامة الاقتصـــاد الأمريكي . (الرميحي، محمد، 1980)

ولمواصلة السيطرة على إمدادات النفط العالمية ونقلها وتقنيات التكرير، تقدم الولايات المتحدة أحيانًا تعاهدات وأحيانًا أخرى تهدد، وخفض أســـعار النفط هى اســـتراتيجية أخرى تنفذها مما يعرض الدول التي تستخرجه لعواقب سياسية وبيئية وخيمة. (أمين، سمير، 2004)

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (1945)، كانت الولايات المتحدة تعتمد على النفط، واعتمدت الولايات المتحدة على النفط الذي تم اسـتخراجه من أراضـيها، وبجانب ذلك اعتمدت أوروبا وبقية العالم عليه كمصـــدر رئيســـي للنفط، ونظرًا لاعتماد أمريكا المتزايد على النفط لتشـــغيل ثقافتها واقتصـــادها الحديث، فقد تراجعت هذه المكانة بســـرعة، وعلى الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها الإدارات الأمريكية اللاحقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي أصـبحت الولايات المتحدة تعتمد في الغالب على واردات النفط من الخارج بســـبب انخفاض معدلات الإنتاج والطلب المتزايد، ومع ذلك، بدأت الاحتياطيات في الانخفاض تدريجيًا دون أي نجاح، في عام 1935 شـــكلت نصـــف احتياطيات النفط في العالم، ومع ذلك انخفضت هذه النسبة بشكل مطرد حتى وصلت إلى 40% في عام 1944. (سلطان،احمد، 2021)

المطلب الثاني ـ السياسات الأمريكية في تأمين مصادر الطاقة:

يُمكن إرجاع سـعي الولايات المتحدة للهيمنة على موارد النفط الرئيسـية في العالم إلى عدد من الأهداف، لعلّ أهمها فرض سـياسـاتها فمن خلال سـيطرتها الاسـتراتيجية والتجارية والسـياسـية على موارد الطاقة الأسـاسـية (الغاز الطبيعي والنفط الخام)،

تُصـــبح قادرة على ممارســـة تأثير كبير على نطاق عالمي، ويرتكز هذا التوجه على فكرة أن النفط يُولّد الثروات، والثروة تُولّد القوة، والقوة قادرة على حكم العالم (فكرة الســـيطرة على موارد النفط العـالميـة)، ومن بين الأفكـار الأمنيـة التي بـدأت تتبلور وتتبلور، أمن الطـاقـة، الـذي برز كـأحـد العوامـل والأفكـار العـديـدة التي أعقبت فترة الحرب الباردة ، وعند دراســـة الحروب العالمية المعاصـــرة نرى أن أمن الطاقة قد تجاوز العديد من العوامل التقليدية الأخرى، مثل الحفاظ على مكانة الدولة، ولأن النفط الخام يُعدّ من أهم ركائز الســياســة الخارجية الأمريكية، فإن موضــوع تأمين مصــادر الطاقة وخاصـــةً الغاز الطبيعي والنفط الخام يشـــغل حيزًا كبيرًا من اهتمامات البلاد ومحاور ســياســتها، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تنتج حاليًا كميات من الغاز الطبيعي والنفط تفوق أي إنتاج ســـابق، إلا أن معدل زيادة الإنتاج بدأ في الانخفاض، مما قد يؤثر بشكل كبير على وضع النفط عالميًا في السنوات القادمة، والحقيقة المذهلة هي أن الولايات المتحدة تنتج نفطًا أكثر من أي دولة أخرى في التاريخ وبمعدلات مذهلة، ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة هي مشـــارك رئيســـي في ســـوق النفط العالمي، وغالبًا ما كانت هي المحرك وراء نمو إنتاج الدول غير الأعضـــاء في أوبك، ويأتي حوالي ثلاثة أرباع الطاقة المســـتخدمة في الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي والنفط الخام، الذان يســـاعدان أيضًـــا على خفض التكاليف وتوفير أمن الطاقة، ولكن نظرًا لانبعاثاتهما من ثاني أكســـيد الكربون فإن لهما أيضًـــا تأثيرًا ضـــارًا على تغير المناخ، وقد صـــرحت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في 17 أكتوبر أن إنتاج البلاد من النفط الخام قد ارتفع إلى أعلى مســـتوى له على الإطلاق، حيث ارتفع الإنتاج من الحقول الأمريكية بنحو 100 ألف برميل يوميًا ليصـــل إلى أعلى مســـتوى له على الإطلاق عند حوالي 13.5 مليون برميل يوميًا. (سلطان،احمد، 2021)

- **استراتيجية أمن الطاقة الأمريكية والبيئة التي تُصاغ فيها:**

تجدر الإشـارة إلى أنه نظرًا لأهمية الطاقة للاقتصـاد ارتبط الصـراع العالمي على الطاقة بنمو اقتصـــادات الدول الكبرى وأمنها القومي بالمعنى الأوســـع، فمنذ منذ الحرب العالمية الأولى برزت هذه الأهمية في الشؤون الدولية، وكذلك الحاجة إلى النفط كوقود للحرب، ويعود الصراع العالمي على الطاقة إلى أسباب رئيسية عديدة منها حظر النفط الأمريكي على إمدادات النفط إلى اليابان ، وهجوم اليابان على بيرل هاربور عام 1941، وغزو ألمانيا لروسيا عام 1941 واستيلائها على منشأة تانغو النفطية في أذربيجان بســـبب حاجتها للنفط، وكان اعتماد الولايات المتحدة

على مصادر الطاقة خارج حدودها بعد تخلّيها عن أيديولوجيتها الانعزالية مدفوعًا في الغالب بقوتها الاقتصادية والعسكرية، وبدأت الولايات المتحدة في التركيز على المناطق ذات مستويات الإنتاج الأعلى في الخارج ،ومع تطور سوق النفط العالمي ونمو الاستهلاك والاقتصاد الأمريكيين بدأت أسس سياسة أمن الطاقة تتبلور بالتزامن، ويمكن استخدام مرحلتين رئيسيتين لتحليل هذه السياسة.

1. **مرحلة الوصول إلى مصادر الطاقة الأخرى**: كانت الولايات المتحدة أحد أكبر منتجي الطاقة في العالم في ذلك الوقت. وواصلت السعي إلى استخدام مصادر الطاقة الأجنبية لأسباب استراتيجية تتعلق بأهمية الطاقة للاقتصاد الوطني الأمريكي على الرغم من أنها كانت مكتفية ذاتيًا محليًا حتى عام 1948، ونتيجة لذلك ترسخت أحجار الزاوية في استراتيجية أمن الطاقة الأمريكية، وأصبحت متشابكة مع السياسة الخارجية للبلاد ومكانتها العالمية منذ صعودها من الانعزالية والحرب العالمية الأولى، ولإجبار بريطانيا وفرنسا على منح الشركات الأمريكية شركة ستاندرد أويل (نيوجيرسي حاليًا) ،وإكسون، وموبيل أويل 23.75٪ من أسهم شركة نفط العراق لجأت الولايات المتحدة هناك إلى المطالبة بنصيبها من النفط، وقد تم ذلك بموجب اتفاقية عام 1928 ، وبعد الحرب العالمية الثانية مارست أمريكا ضغوطًا على تشرشل لمنح أرامكو حقوق موارد النفط السعودية مقابل وقف التوسع الأمريكي في إيران والعراق، ونتيجة لهذا نشأت منظمة كارتل النفط "الأخوات السبع" التي سيطرت على صناعة الطاقة من خلال اتفاقيات أعطت هذه الشركات حقوقًا مثل القدرة على الاستفادة من العمال المحليين، وتحديد حجم ومدى الاستثمارات، والدفاع عن ممتلكاتها من خلال إنشاء قوات شرطة خاصة بها، وتحديد كمية النفط، وتوزيعه الجغرافي، ومستوى أسعاره، وبناء مرافق تكرير النفط. (الكسندر بريماكوف، 1984)
بالرغم إلى كونها أكبر مستورد للنفط خلال تلك الفترة، وخاصةً في الشرق الأوسط، شكّلت الولايات المتحدة ودول متقدمة أخرى تكتلًا دوليًا من المستهلكين لمواجهة الدول المنتجة بعد إنشاء وكالة الطاقة الدولية، ونظرًا لارتباطها بالقوة الاقتصادية الأمريكية ونفوذها العالمي، تُبرز هذه الحقبة أيضًا أهمية الطاقة ومكانتها في السياسة الأمريكية.
2. **مرحلة بناء ركائز سياسة أمن الطاقة**: تبلورت ملامح سياسة أمن الطاقة الأمريكية خلال ثمانينيات القرن الماضي مع تولي رونالد ريغان السلطة، حيث

أعلن عن سياسة أمن الطاقة لضمان إمدادات الطاقة الأمريكية ومواجهة أزمة نقصها، ويبدو أن حظر النفط الذي استخدمته الدول العربية كسلاح ضد أمريكا كان له أثر كبير في تحديد أبعاد وآليات هذه السياسة ،والتي شملت بجانب تحرير السوق المحلية، ما يلي:

- **بناء احتياطي استراتيجي من النفط**: وكان الرئيس فورد أول من طبق هذه الاستراتيجية بعد قانون سياسة الحفاظ على الطاقة الصادر في ديسمبر 1975، والذي تضمن بناء احتياطي استراتيجي من النفط يصل إلى مليار برميل لمواجهة أي نقص في الطاقة، وقد وضعت إدارة الرئيس رونالد ريغان هذه الاستراتيجية على رأس أولويات سياستها في مجال الطاقة بعد أزمة عام 1973، ووصل حجم التخزين إلى 450 مليون برميل في نهاية ولاية ريغان الأولى و560 مليون برميل في نهاية عام 1988، وبلغ متوسط حجم التخزين 290 ألف برميل يوميًا (77 ألف برميل يوميًا) و215 ألف برميل يوميًا في عام 1982.(Pierre Noël, 2002)
- **إنشاء قوات للتدخل السريع**: أدركت الولايات المتحدة مبكرًا أهمية استخدام القوة لحماية مصالحها النفطية، ومن خلال تشكيل قوات التدخل السريع عام ١٩٧٩ وتعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط سعت إلى ربط سياسة أمن الطاقة بالسياسة الأمنية، وتزامن ذلك مع الغزو السوفيتي لأفغانستان والتغيير في السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية وسقوط الشاه الحليف المهم لأمريكا، وشكلت عقيدة كارترالتي اعتمدت على منطقة عازلة الأساس لهذا، وكانت مهام هؤلاء الجنود المُجهّزين الحفاظ على تدفق النفط من الخليج إلى الدول الغربية، والدفاع عن الدول المُنتجة للنفط المُؤيدة لأمريكا، وخاصة المملكة العربية السعودية، ومن أجل الحفاظ على إمدادات النفط الأجنبية في حالات الطوارئ ربطت السياسة النفطية الأمريكية مفهوم تطوير احتياطي استراتيجي بالقوة العسكرية منذ إدارة ريغان، ومع بروز القواعد العسكرية كإحدى الأدوات العسكرية لأمن الطاقة، استُخدمت هذه التقنية لاستنزاف إمدادات الطاقة في الدول المُنتجة وتعريض سيادتها وسلامة أراضيها للخطر.
- **تغيير تراخيص التنقيب عن البترول وقوانين الاستثمار الدولية** : بهدف تحويل السلطة من المنتجين إلى المستهلكين وممارسة ضغط قوي على الدول المنتجة استخدمت إدارة ريغان قانون الاستثمار لإنشاء سوق البترول العالمي

من خلال إعادة تنظيم سياسة الاستثمار وتصاريح التنقيب عن البترول استجابةً لسياسات التأميم وإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مما أدى إلى تشديد الإجراءات القانونية والضريبية على المستثمرين الأجانب. أطلقت الولايات المتحدة عام ١٩٨١ أجندة عالمية لإصلاح نظام قانون الاستثمار الدولي، وركزت إجراءاتها على منح المستثمرين الأجانب مزيدًا من الحماية، والتمسك بمبدأ المعاملة الوطنية، واحترام الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والحكومات، والسماح بإعادة الأرباح إلى الدول المستهلكة، وبجانب هذاعززت هذه الأجندة توحيد القوانين التي تحكم العلاقات التعاقدية والحل القضائي لمنازعات الاستثمار على المستوى العالمي، ولم تكن هذه الآليات كافية لمعالجة التطورات التي اتسم بها سوق الطاقة العالمي، ولا سيما ارتفاع استهلاك الطاقة لدى القوى الناشئة، وعدم استقرار مناطق الإنتاج بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتنامي الإرهاب، والقرصنة، وأتاحت هذه الآليات للولايات المتحدة الحفاظ على أسواقها النفطية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وفرض سيطرتها على مصادر إنتاج الطاقة، ومواجهة سياسات التأميم وسياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، مما حافظ على قوتها الاقتصادية الدولية. ونتيجةً لذلك، أعادت الحكومة الأمريكية النظر في استراتيجيتها النفطية.(Pierre Noël, 2002)

المطلب الثالث- التنافس الدولي على موارد النفط في إفريقيا:

ازدادت أهمية النفط منذ ظهور البوارج الحربية العاملة بالوقود في بداية القرن العشرين، فقد استفادت السفن البريطانية استفادة كبيرة من التحول من الفحم إلى النفط من حيث المتانة والسرعة واجهت بريطانيا معضلة جديدة في الوقت نفسه إذ كان عليها إدارة إمداداتها أو استيراد النفط، الذي كانت تعاني من نقص حاد رغم ثروتها الفحمية، ونتيجة لذلك يُعد النفط موردًا أساسيًا للحفاظ على الأمن القومي، وعندما تتعرض الإمدادات للخطر، قد يُلجأ إلى العمل العسكري. (سعد حقي، 2009)

أتاحت الحرب العالمية الثانية للدول المتحاربة فرصة التنافس على النفط، منذ أن فرضت الولايات المتحدة حظرًا على شحنات النفط إلى اليابان، مما أدى إلى الهجوم على قاعدة بيرل هاربور نهاية عام ١٩٤١ كما غزت ألمانيا روسيا عام ١٩٤١ لحاجتها الماسة إلى النفط في أوروبا، وكان احتلال مركز النفط السوفيتي في باكو، أذربيجان السوفيتية الهدف الرئيسي للهجوم. (مايكل كلير، 2002)

بعد تأميم العديد من الشـركات متعددة الجنسـيات انتقل إنتاج النفط إلى الدول المنتجة، مما مكّن أعضاء أوبك من رفع أسعاره بنجاح لأول مرة عام ١٩٧١، ونتيجةً لهذا ومع ازدياد الطلب على النفط بدأ سـعره بالارتفاع تدريجيًا، وبحلول عام ١٩٧٣، فقد ارتفع إلى أربعة أضـعاف مسـتواه السـابق، ومنذ أن اتفق وزراء النفط العرب آنذاك على خفض إنتاج النفط بنسبة ٥٪ شهريًا وقطع إمدادات النفط عن الولايات المتحدة وهولندا بسـبب دعم حكومتيهما لإسـرائيل وتحيزهما، تمكنت الدول المنتجة للنفط من اسـتخدام النفط كسـلاح سـياسـي فعال خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣. (كولن تاجيل واخرون، 2004)

تحولت القارة إلى ساحة صراع مفتوحة على مصراعيها، بسبب التنافس بين العديد من الدول القوية على موارد أفريقيا، وذلك لانها غنية بالموارد الطبيعية والسـلع الخام، ونتيجة لذلك سعت هذه الدول إلى السيطرة على المناطق التي شعرت أن لها فوائد من شـأنها أن تسـاعدها على تلبية مطالبها ومتطلباتها للحفاظ على موقعها القوي، كما تنافسـت القوى الدولية الرئيسـية الصـين والولايات المتحدة والقوى الأوروبية الكبرى عسكريًا واقتصاديًا عبر مختلف عصور الهيمنة على موارد الشعوب الأفريقية.

اولا: أوروبا

لطالما أثر الاسـتعمار على أفريقيا، واسـتنادًا إلى الظواهر الاسـتعمارية التي حكمت أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قسم هذا الاستعمار القارة إلى ستة أجزاء:

- **القسـم الأول:** الدول التي اسـتعمرتها فرنسـا، والتي يشـار إليها بالدول الناطقة بالفرنسـية أو الفرنكوفونية، ممثلة في ، كانت الكونغو الوسـطى، وجمهورية أفريقيا الوسـطى، والجابون، والكاميرون، وغينيا، والسـنغال، ومالي، وسـاحل العاج، والنيجر، والأجزاء الشرقية من مدغشقر، جميعها تحت الحكم الاستعمار الفرنسي،
- **القسـم الثاني:** يشـمل هذا الجزء الدول الناطقة باللغة الإنجليزية، والدول الناطقة بالإنجليزية، ودول الكومنولث البريطاني نيجيريا، وغانا، وغامبيا، وزيمبابوي، وزامبيا، وكينيا، وأوغندا، كانت هذه المناطق تحت السـيطرة الاسـتعمارية البريطانية، كما تطرق إلى طموح بريطانيا في مد خط سـكة حديد كيب تاون من شمال القارة إلى جنوبها، وفي عام ١٨٨٢ أصبحت مصر أول دولة عربية أفريقية تخضع لغزو عسكري من قبل بريطانيا.

- **القســـم الثالث:** نظرًا لحجم إيطاليا وقوتها مقارنةً بالدول الأوروبية الأخرى، اقتصـرت مناطق النفوذ الإيطالي على مناطق معينة. وتمثلت السـمات الرئيسـية لهذه المناطق في فقرها وطول فترة تحررها من السـيطرة الاسـتعمارية الإيطالية ولفترة وجيزة ضمت هذه المنطقة أيضًا إثيوبيا وإريتريا بجانب إلى أجزاء من ليبيا والصومال، والمعروفة أحيانًا باسم الصومال الإيطالي.
- **القســـم الرابع:** عُرف بمناطق النفوذ الألمانية، ولم يدم هذا القطاع طويلًا بسـبب خسارة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. أدت هذه الخسارة إلى تقسيم مستعمرات ألمانيا القليلة توغو، الكاميرون، ناميبيا، تنزانيا، ورواندا بين فرنســـا، وبريطانيا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا.
- **القسم الخامس:** شمل هذا الجزء مناطق النفوذ الإسباني، والتي شملت الصحراء الكبرى، وجزر الكناري، وسـبتة، ومليلية، وغينيا الاسـتوائية (المعروفة آنذاك بغينيا الإسبانية).
- **القســم الســادس:** كانت غينيا بيســاو، وأنغولا، وموزمبيق، وجزر ســاو تومي وبرينسيبي، جميعها أراضٍ استعمارية برتغالية خضعت لهذا النظام الاستعماري. (حسنين جودة، 1981)

ثانيا ـ أمريكا:

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية باللامبالاة منذ ظهور الدولة الأمريكية على السـاحة العالمية حتى الحرب العالمية الثانية، كان التركيز الرئيسـي للسـياسـة الخارجية الأمريكية في أفريقيا من عام 1947 إلى عام 1989 هو احتواء انتشـار الشـيوعية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وينبع اهتمام الولايات المتحدة بـأفريقيا من جهودها لمواجهة نفوذ الدول الأخرى التي ترى الآن في القارة فرصـة اسـتثمارية مربحة وسـوقًا مهمًا للمواد الخام، وكما يتضـح من الحرب الأهلية الرواندية عام 1994 فإن النهج الجديد للولايات المتحدة وفرنســا تجاه أفريقيا في السـنوات التي تلت الحرب الباردة قد ألقى الضـوء على منافسـة حقيقية بين الدولتين، ومع ذلك في مواقفهما من المشـاكل الأفريقية، تتعاون الأطراف الأوروبية والأمريكية وتنسق إلى حد ما. (ابراهيم ابو خزام، 2000)

ولأن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتمتع باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز، كان من الضروري للسياسة الأمريكية أن تشمل هذه القارة، وخاصة وفرتها في هذه الموارد، ووفقًا للخبراء يوجد 100 مليار برميل من النفط الخام، أو 8-9٪

من إجمالي احتياطيات العالم في أفريقيا وتمتلك العديد من دول القارة وسواحلها الغربية رواسب نفطية، ويمكن استخراج النفط الخام المتدفق من الآبار بسرعة وسهولة أكبر، كما يسهل نقله إلى السفن الراسية على السطح والتي تُجري عمليات التكرير، بحيث تُجهّز المشتقات للتصدير المباشر. (سعد حقي، 2011)

ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة بشراء النفط الأفريقي في خمسينيات القرن الماضي اعتبرته ذا أهمية استراتيجية، وقد دعمت هذه الأهمية تقارير رسمية وغير رسمية عديدة مثل خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس السابق جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٦، والذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة تخطط لوقف استيراد ٧٥٪ من نفطها من الشرق الأوسط واستبداله بمصادر بديلة بحلول عام ٢٠٢٥. (السيد، التزاني، 2019)

ثالثا- الصين:

أُضيفت الصين إلى قائمة المشاركين المحتملين في سوق النفط بعد اكتشاف النفط في عام 1959، ومع ذلك، لم تتمكن مواردها النفطية أبدًا من مواكبة التوسع السريع لاقتصادها في نهاية المطاف، وفي عام 1993 أصبحت الصين مستوردًا صافيًا للنفط عندما تغيرت نسبة إمداداتها النفطية وارتفع الميزان التجاري السنوي للصين مع إفريقيا إلى 55 مليار دولار، وأصبح التحالف الذي نشأ بين الصين والدول الإفريقية عنصرًا رئيسيًا في النظام النفطي الجديد حيث عمل النفط كجسر يوحد القارتين، واستخدمت الصين الدبلوماسية والمال وليس البنادق لغزو إفريقيا، وأنفقت الشركات الصينية 175 مليون دولار في إفريقيا في عام 2005 لإنشاء الطرق والسكك الحديدية والبنية التحتية والمشاريع الزراعية والمبادرات التعليمية وإجراء التنقيب عن النفط. (منى حسين، 2009)

المبحث الثاني - أثر النفط على العلاقات الأمريكية مع الدول الإفريقية:

المطلب الأول - التعاون النفطي مع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا:

إن القارة الأفريقية هدفًا لمنافسة شديدة بين الدول الكبرى والشركات الأجنبية على حقوق الاستكشاف، وهذا لأنها تحتوي على بعض أكبر موارد النفط في العالم، ورغم سيطرة الشركات الغربية على هذه الصناعة لسنوات عديدة، إلا أن التنافس ازداد شراسةً في السنوات الأخيرة بسبب ظهور منافسين جدد مثل الصين وروسيا.

- **الصراع بين الدول الكبرى على النفط في أفريقيا**:

تستثمر الشركات متعددة الجنسيات الكبرى استثمارات كبيرة في القارة الأفريقية، وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُمثّل ما يقرب من 80% من الإنفاق العالمي على الاستكشاف. وتُعد الصين التي استثمرت مؤخرًا أكثر من 15 مليار دولار من أكبر المستثمرين في صناعة النفط الأفريقية، وتركّز روسيا على تشكيل تحالفات مع الدول الأفريقية لتعزيز نفوذها في هذا المجال. ورغم أن الشركات الغربية لا تزال متمسكة بمواقعها الراسخة، إلا أن تدفق منافسين جدد قد عقّد المنافسة. (منيرة محمود، 2025)

وتُعدّ العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأفريقيا عنصرًا أساسيًا في خطط الولايات المتحدة لتعزيز تحالفاتها العالمية، لا سيما في ظلّ التنافس الجيوسياسي مع الصين وروسيا، وفي خضمّ هذا التنافس الاستراتيجي الدولي ركّزت العلاقات الاقتصادية الأمريكية الأفريقية على تعزيز التنمية المستدامة والشراكات طويلة الأمد مع اهتمام خاص لثلاثة أهداف سياسية أمريكية في أفريقيا:

- **توسيع برامج مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا (AGOA):** الذي يشجع الاستثمار والتجارة، أن يُعزّز الروابط الاقتصادية مع أفريقيا، كما أطلقت إدارة ترامب برنامج "ازدهار أفريقيا"، وأعاد الرئيس بايدن إحياءه بتخصيص 80 مليون دولار إضافية لمبادرات الرعاية الصحية والطاقة المستدامة والبنية التحتية.
- **أهمية أفريقيا كفاعل جيوسياسي رئيسي:** على الرغم من أن إدارة بايدن واصلت سياسة ترامب ضد الصين، إلا أنها افتقرت إلى خطة واضحة المعالم وشاملة، ابتعد بايدن عن التنافس المباشر مع الصين لكن ترامب قدّم انخراط الولايات المتحدة في أفريقيا علنًا

المصالح الأمريكية في المناطق التي تشهد تقلبات متزايدة: بما في ذلك القرن الأفريقي والساحل، إلى تحقيق توازن بين دعم الديمقراطية والقواعد الدولية والمخاوف الأمنية يكشف عدم الاستقرار في منطقة الساحل الذي يمزج بين عنف المتمردين المتزايد والانقلابات المتكررة عن نقص في التماسك الاستراتيجي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا، وتعمل إدارة بايدن منذ عام 2021 على تغيير استراتيجية ترامب القائمة على المعاملات للتعامل الأمريكي مع أفريقيا إلى استراتيجية تُعطي الأولوية للمُثُل الديمقراطية ،وبالرغم من هذا فإن وجود قوى كبرى ومتوسطة ذات وجهات نظر مختلفة حول النظام القائم على القواعد

الانتقائية المتزايدة للقادة الأفارقة في اختيار الحلفاء على المدى الطويل، قد حدّ من هذه التغييرات الملحوظة في أولويات الدبلوماسية الأمريكية. من المتوقع أن تُشكّل المكاسب المعاملاتية للولايات المتحدة المحور الرئيسي لإدارة ترامب الثانية، والتي ستُعطي الأولوية للمزايا الاستراتيجية والاقتصادية على التحالفات طويلة الأمد القائمة على مبادئ مشتركة. قد يكون تعزيز الشركات الأمريكية في الصناعات الأساسية لصد نفوذ الصين جزءًا من هذه الاستراتيجية. (mandine Gnanguênon, 2024)

لا تزال الشركات الصينية تُصنّف من بين أكبر المستثمرين في أفريقيا من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر وكان صعودها سريعًا نوعًا ما، حيث تُوظّف الشركات الصينية استثمارات كبيرة في قطاعات التصنيع والبناء والطاقة، تُعدّ الشركات الصينية من المشاركين الرئيسيين في قطاع البناء الأفريقي، وغالبًا ما تعمل في مشاريع تُموّلها قروضٌ تُقدّمها البنوك الصينية للحكومات الأفريقية، وغالبًا ما تتخذ المشاركة الاقتصادية الصينية في صناعات الطاقة الأفريقية شكلين:

1. **استخراج وإنتاج الطاقة** :تُموّل محطات الطاقة وخطوط النقل والتوزيع ومزارع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تُحسّن توافر الطاقة في المنطقة من قِبَل منظمات تمويل التنمية الصينية والمستثمرين من حيث توافر الطاقة، ويُشبه المسار الأول إلى حد كبير أهداف التنمية للدول الأفريقية.
2. **دعم عائدات التصديرالاقتصادات الأفريقية:** هناك أمل ضئيل في أن تتماشى المشاركة الاقتصادية الصينية مع أهداف التنمية منخفضة الكربون في المنطقة نظرًا للاتجاه الحالي نحو زيادة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يُركّز في الغالب على مشاريع الاستخراج، ويجب تحقيق التوازن بين هاتين القناتين للمشاركة المستقبلية ولتحقيق أهدافها في الوصول إلى الطاقة والتحول نحوها قد تركز القروض الميسرة للغاية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة على استخدام موارد الطاقة المتجددة الوفيرة في الدول الأفريقية. (yintarelado Moses, 2024)

- **مراجعة السياسات وتوسيع نطاق التعاون:**

1. **دور الصين من التعاون** :

من خلال عدد من البرامج والمبادرات الاستراتيجية تحت رعاية مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC)، وهو منتدى تعاوني أُنشئ

عام 2000 واصلت الصين وأفريقيا تعزيز تعاونهما الاقتصادي، والهدف من خطة التعاون هذه هو مواءمة مبادرة الحزام والطريق مع أجندة 2063، وهي الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة على مدى السنوات الخمسين المقبلة، ومن أجل تعزيز التجارة والتكامل الاقتصادي تضع خطة التعاون أولوية عالية لتعزيز الروابط بين البنية التحتية في جميع أنحاء أفريقيا، حيث تسعى إلى تحسين التعاون في السياسات والتكامل المالي وتسهيل التجارة بين الصين والدول الأفريقية، ومن خلال القيام بذلك، سيتم تنسيق استراتيجيات التنمية وتعزيز بعضها البعض، ومن المتوقع أن تتعزز علاقات الصين مع أفريقيا، وذلك بعد وعد الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة بكين في سبتمبر 2024 بتحسين العلاقات الدبلوماسية وتقديم 51 مليار دولار من القروض والاستثمارات والمساعدات لأفريقيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة، لا شك أن الولايات المتحدة ودولًا غربية أخرى تتنافس مع الصين على النفوذ العالمي، ولا تزال تشعر بالقلق إزاء تعهدات الصين، وقد تُثير هذه الإجراءات أيضًا مخاوف بشأن استراتيجية "دبلوماسية الديون" الصينية التي تتضمن إجبار الدول الأفريقية على التخلف عن سداد ديونها للسيطرة عليها.

2. روسيا في المشهد الاقتصادي"

مع سعي روسيا للخروج من عزلتها الدولية عقب غزوها لأوكرانيا اكتسب توسيع مشاركتها الاقتصادية في أفريقيا أهمية متزايدة. ويبدو أن أفريقيا تُقدم آفاقًا واعدة. فأكثر من أي منطقة أخرى، وعلى الرغم من جهود روسيا المستمرة لبناء علاقات تجارية واستثمارية أقوى مع القارة، فإن المشاركة الاقتصادية الروسية في أفريقيا اليوم متواضعة مقارنةً بنظيراتها في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والأكثر دلالة هو انخفاض واردات أفريقيا من روسيا أقل من 2% مقارنةً بشركاء تجاريين عالميين آخرين، اذ لا تُمثل الصادرات الأفريقية إلى روسيا سوى 0.4% من إجمالي الصادرات الأفريقية، ويتركز أكثر من 70% من إجمالي تجارة روسيا مع أفريقيا في أربع دول فقط: مصر والجزائر والمغرب وجنوب أفريقيا، هذا التعاون التجاري المحدود يجعلها متخلفة كثيرًا كشريك تجاري شامل، وعلى سبيل المثال تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن أقل من 1% من صادرات أفريقيا تذهب إلى روسيا، مقارنةً بنحو 33% إلى الاتحاد الأوروبي. Mark) Banchereau,2024)

- ان نظرة الدول والاقتصادات الكبرى إلى أفريقيا تتباين فيما بينها، فمن أجل مكافحة النفوذ المتزايد للصين وروسيا في القارة تسعى استراتيجية الولايات المتحدة إلى إقامة تحالفات متينة وطويلة الأمد مع الدول الأفريقية مع التركيز بشكل خاص على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.
- أما الصين، فتسعى إلى تعزيز الجهود التعاونية وتولي اهتمامًا بالغًا للتعاون العادل مع بحثها عن فرص أعمال مربحة في أفريقيا، ويجد بعض القادة هذه الرسالة جذابة لأنهم يرون أن المشاركة الغربية أكثر رعاية.
- موسكو التي تسعى إلى تعزيز نفوذها في منطقة القارة غير المستقرة والغنية بالمعادن، قد لا تكون مهتمة كثيرًا بالمشاركة الاقتصادية الروسية المحدودة في أفريقيا، وتتمثل الأهداف الحقيقية لتحالف روسيا مع أفريقيا في استبدال النفوذ الغربي، وترسيخ موطئ قدم في البحر الأبيض المتوسط على الحدود الجنوبية لحلف الناتو، وتعزيز أهدافها الجيوستراتيجية، بعبارة أخرى تُمثل أفريقيا أداةً لروسيا لتحقيق أهدافها الجيوسياسية الطموحة، ويحل محل حلفائها التقليديين مثل فرنسا والولايات المتحدة، روسيا كشريك أمني مُختار للمنطقة عدد متزايد من الدول الأفريقية.

المطلب الثاني ـ التحديات الأمنية والاقتصادية في مناطق النفط الإفريقية:

تعد القارة الأفريقية واحدة من أهم قارات المستقبل بسبب موقعها الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، الذي اكتسب خصائص مميزة وأصبح مصدرا للتنافس والاهتمام على نطاق عالمي. (خديجة بن سعيد، 2016)

لطالما كان الصراع بين ركيزتي القوة العالمية ولا يزال متمركزًا في القارة الأفريقية، تُعتبر القارة من أغنى مناطق العالم ومستودعًا حيويًا للنفط والموارد الطبيعية في نظر الدول الكبرى، إذ توجد فيها الموارد الطبيعية والمعدنية، بجانب المواد الخام الحيوية للصناعات الحيوية وخاصة الطاقة النووية، ووفقًا لخريطة التحول العالمي الجديدة يُعَدّ هذا الموقع الجيوسياسي للقارة على رأس أولوياتها، كما أن احتياطياتها الاستراتيجية والحيوية من مختلف أشكال الطاقة تزيد من أهميتها، ويعزز ذلك كونها رأس مالها البشري سوقًا استهلاكية مهمة ومحفزة للقوى العالمية، وتُعدّ القارة الأفريقية مركزًا جيوسياسيًا ذا أهمية للدول الكبرى نظرًا لهذه العوامل المهمة التي غالبًا ما تُحوّلها إلى ساحة معركة، كما تسعى الدول الأوروبية إلى توفير إمدادات موثوقة وتنويع مصادر

الطاقة وحمايتها، ونتيجةً لذلك أصبحت قارة أفريقيا ملاذًا آمنًا للموارد والطاقة المتنوعة. (احمد سلطان، 2022)

ان الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر مستوردي ومستهلكي النفط في العالم لا يمكنها التخلي عن النفط فهو عنصرٌ أساسيٌّ في الاقتصاد الأمريكي وأحد أهم ركائز السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكية، تُفسّر هذه النظرية انتشاره أينما اكتُشف ، بمعنى ان اى إجراء من قِبَل أي منافس حالي أو محتمل في السوق الأفريقية من شأنه أن يُعرّض أمن الطاقة الأمريكي للخطر، تتابعه الولايات المتحدة، للأسباب التالية، يُمكننا القول إن مشكلة النفط الأفريقي تندرج ضمن أهداف ومقاصد الجانب الأمني في سياسة الطاقة الأمريكية

- ضرورة حماية موارد إنتاج النفط في القارة، لا سيما في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية. وهذا يضمن تصدير النفط وتسليمه إلى واشنطن دون أي تخريب أو ابتزاز.
- ضرورة تنويع الواردات الجغرافية وواردات الطاقة من أجل القضاء على الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. وتُعدّ أفريقيا عنصرًا أساسيًا وحيويًا في هذه الخطة.
- ضرورة مراقبة أنشطة أي منافسين حاليين ومحتملين قد تُعرّض أفعالهم أمن الطاقة الأمريكي وبالتالي الأمن القومي للخطر.

وبشكل عام وتماشيًا مع الاستراتيجية الأمريكية تسعى واشنطن إلى تحقيق عدد من الأهداف من هذه القمة فيما يتعلق بأزمة الطاقة أهمها:

- تعزيز مواردها النفطية في مجال أمن الطاقة والدفاع عنها ضد القارة الأفريقية.
- تقديم المشورة من أجل انتقال طاقي عادل وسلس.
- العديد من أوجه التعاون في مجال الطاقة المستدامة والمتجددة.
- العمل على مواجهة تحدي تغير المناخ وتعزيز حماية المناخ. (نورا صبح، 2023)

فخلال مؤتمر الطاقة الأفريقي، أعرب قادة الحكومات عن حرصهم على توقيع اتفاقيات بمليارات الدولارات في مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصدير، مما يُسهم في تحقيق هدف المؤتمر المتمثل في القضاء على فقر الطاقة بحلول عام 2030، وخلال الاجتماع حظيت ناميبيا بالإشادة، وتلقت ناميبيا الكثير من الثناء في المؤتمر، حيث يبدو أن اكتشافاتها النفطية الضخمة في حوض أورانج، والتي ربما كانت أكبر جهود الاستكشاف في العالم على وشك أن تحول ثروات بلد يبلغ عدد سكانه 2.58 مليون نسمة فقط ويبلغ ناتجه المحلي الإجمالي 12.6 مليار دولار، وفقا لتقرير

البنك الدولي، تعتقد الحكومة أن البلاد الواقعة في جنوب أفريقيا قد تحتوي على 11 مليار برميل من احتياطيات النفط، وقال رئيس ناميبيا هاجي جينجوب، وهو رئيس الدولة الوحيد الذي حضر أسبوع الطاقة في أفريقيا إن بلاده على أعتاب صناعة هيدروكربونية ذات أهمية عالمية وأنها فرصة لا يمكن تفويتها.

- **أفريقيا تتحمل تكلفة انبعاثات الدول المتقدمة في مواجهة تغير المناخ :**

وفقًا للبيانات التي فحصتها منصة الطاقة المتخصصة، فإن 30% من جميع منصات الحفر البحرية في أفريقيا تعمل الآن في ناميبيا، وفقًا لجينجوب ، وفيما يتعلق بالتكرير والصادرات من المتوقع أن تبدأ مصفاة دانغوتي النيجيرية الضخمة العمل في الأسابيع المقبلة على الرغم من سنوات من التأخير وتجاوز التكاليف وفقًا لمنشئيها، وفقًا للمحللين ستمكّن المصفاة التي تبلغ طاقتها 650 ألف برميل يوميًا نيجيريا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من البنزين مما يضع حدًا لسنوات من مقايضة النفط الخام بالوقود، والتي حالت دون استفادة أكبر منتج في أفريقيا اقتصاديًا من ثروته النفطية، نظرًا لنقص الاستثمار المزمن والمشاكل الفنية في حقول النفط القديمة حاول كبار المنتجين الأفارقة بما في ذلك أعضاء أوبك نيجيريا وأنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وقف الانخفاض الأخير في الإنتاج.

- **مستقبلٌ بلا يقين:**

رغم كثرة المطالبات بتحول عادل في قطاع الطاقة لا تزال هناك مشاكل عديدة تواجه مشاريع مثل خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا (EACOP) في أوغندا، ويربط هذا الخط، الذي يبلغ طوله 1445 كيلومترًا، والذي يُمكنه نقل 216 ألف برميل يوميًا ميناء تانجا في تنزانيا بموارد النفط الواقعة في حوض ألبرتين ريفت، وفي ظل الاتجاهات البيئية الحالية التي دفعت البنوك الغربية إلى تجنب تمويل المشاريع كثيفة الكربون لا يزال مستقبله غامضًا. (نورا صبح، 2023)

المطلب الثالث ـ التوجهات الأمريكية في مواجهة نفوذ القوى الأخرى في إفريقيا:

وفقًا لـ"مشروع 2025" تدعو أجندة ترامب للسياسة الخارجية تجاه أفريقيا إلى تغييرات جذرية في سياسة الأمن القومي الأمريكية تجاه القارة، بما فيه إغلاق جميع برامج المساعدات الإنمائية وتحويل جميع منح المساعدات الخارجية المقدمة للدول الأفريقية إلى قروض، وتغيير التركيز الاستراتيجي من المساعدات إلى التنمية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص الأمريكي في القارة، ولحماية المواطنين الأمريكيين في الخارج وتعزيز أهداف الولايات المتحدة ومصالحها في أفريقيا تحثّ أجندة ترامب

شـــركاءها الأفارقة على تعزيز تمويل العمليات العســـكرية والأمنية من خلال تقديم المزيد من التعليم والتدريب والدعم الأمني العسكري.
(Julian Picquet,2024)

- **استراتيجيات الولايات المتحدة للحد من نفوذ الدول الأخرى في أفريقيا** :

تعتبر هذه الاســتراتيجيات معقدة ومتعددة الأبعاد وتعكس ســياســتها الخارجية في القارة وتعاملاتها مع قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا بفضل ثرواتها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصــادية الهائلة جذبت أفريقيا اهتمام القوى العالمية الكبرى منذ مطلع القرن الحادي والعشـــرين، ونتيجةً لذلك عززت الولايات المتحدة حضـــورها في القارة ومن اهم هذه الاستراتيجيات مايلى

1ـمعالجة القضايا الأمنية كالإرهاب والجماعات المسلحة: تتمثل إحدى الاستراتيجيات الأمريكية الرئيســـية في أفريقيا في تعزيز التعاون الاقتصـــادي والأمني مع الدول الأفريقية ويشـمل ذلك تقديم المسـاعدات العسـكرية والتدريب والدعم اللوجسـتي لدول مثل الصـومال ومالي المهددة من قِبل التنظيمات المتطرفة، كما تدعم الولايات المتحدة الجهود الإقليمية لمكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية.

2ـــمكافحة النفوذ الصيني: يزداد قلق الولايات المتحدة من القروض الصينية واسعة النطاق ومشـــاريع البنية التحتية في أفريقيا، وتعتقد الولايات المتحدة أن الصـــين قد تسـتخدم هذه الاسـتثمارات لتعزيز قوتها الاقتصـادية والسـياسـية في القارة، لتحسـين العلاقات الاقتصـــادية مع الدول الأفريقية وتعزيز الاســـتقرار عبر مصـــادر تمويل متنوعة، وتســعى واشــنطن إلى توفير خيارات مثل الشــراكة من أجل النمو الأفريقي ومبادرة التجارة والفرص.

3ـمقاومة النفوذ الروسي في أفريقيا: حيث تدعم الولايات المتحدة موسكو فى بعض الأنظمة الأفريقية الرائدة سياسيًا وعسكريًا، وبالرغم من هذه فان روسيا ستمد نفوذها من خلال مساعدة الحكومات التي تتخذ مواقف معادية للغرب والتفاوض على اتفاقيات عســكرية، ولمواجهة ذلك تعمل الولايات المتحدة على تحســين العلاقات مع دول مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا مع التركيز على دعم الحكومات التي تتبنى سـياسـات مسـتقلة وتشجع على الانفتاح.

وفي النهاية، تُمثل الاســتراتيجيات الأمريكية في أفريقيا محاولةً لإيجاد حل وســط بين تعزيز الهيمنة الأمريكية والمســـاعدة في الحفاظ على اســـتقرار القارة في مواجهة التهديدات الاقتصادية والأمنية المتزايدة من القوى العظمى الأخرى.

المبحث الثالث ـ النفط وأبعاد النفوذ الأمريكي في إفريقيا:

المطلب الأول ـ دور النفط فى تعزيز النفوذ الامريكى فى افريقيا :

إن المشكلة الرئيسية التي تربط الولايات المتحدة بأفريقيا هي الطاقة، فهي تُدرك جيدًا أنه للحفاظ على ازدهار اقتصادها عليها تطبيق خطة تُمكّنها من إدارة النفط بطريقة تتناسب مع حجم المشاكل في هذا المجال لا سيما بعد أن برزت الصين كمنافس قوي للولايات المتحدة في السيطرة على المناطق الجغرافية التي تُزوّدها بالنفط.

نظراً لتأثير موارد النفط الأفريقية الكبيره على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول القارة، فإن أهمية النفط في تعزيز النفوذ الأمريكي في أفريقيا تُعدّ ركناً أساسياً من أركان الاستراتيجية الأمريكية في القارة، ويُمثّل النفط في أفريقيا أداة نفوذ تستخدمها الجهات الأجنبية لتحقيق أهدافها، لكونه مصدراً هاماً للطاقة، وهناك عدة طرق للنظر إلى مساهمة النفط في القوة الأمريكية في هذا السياق:

أولاً ـ أهمية افريقيا الاستراتيجية والاقتصادية:

تستفيد الولايات المتحدة بشكل كبير من مكانتها كواحدة من أكبر موردي النفط في العالم، حيث تتوافر موارد غنية من الغاز الطبيعي والنفط في دول أفريقية مثل نيجيريا وأنغولا والجزائر، مما يُساعد على تلبية احتياجات الولايات المتحدة من الطاقة، ولضمان إمدادات ثابتة من الطاقة بأسعار معقولة تسعى الولايات المتحدة أيضاً إلى زيادة استثماراتها في هذه الدول، وتُحسّن هذه الاستراتيجية استقلالية أمريكا في مجال الطاقة مع تقليل الاعتماد على مناطق أخرى، مثل الشرق الأوسط. (سلامه، حموده، 2024)

ثانيًا- التدخل الأمريكي في صناعة النفط: شركتا إكسون موبيل وشيفرون هما شركتان أمريكيتان استثمرتا بشكل كبير في صناعة النفط الأفريقية، وبفضل هذه الاستثمارات تتمكن الولايات المتحدة من تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط، كما تساهم هذه الشركات في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى أفريقيا وتطوير البنية التحتية للطاقة في القارة، ومن خلال تعزيز العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية المنتجة للنفط، تساعد هذه الاستثمارات الولايات المتحدة على اكتساب نفوذ سياسي واقتصادي أكبر في المنطقة.

ثالثًا- استخدام النفط في العلاقات السياسية: تستخدم الولايات المتحدة الآن النفط في أفريقيا كإحدى أدواتها الرئيسية لتعزيز نفوذها السياسي، ويمكن للولايات المتحدة أن تؤثر بشكل كبير على الدول الأفريقية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط من

خلال التعاون الاقتصـادي والمالي في صـناعة النفط، وتسـتغل الولايات المتحدة هذه الروابط للضـغط على هذه الدول لدعم الأهداف الأمريكية في مجالات أخرى، مثل الأمن وحقوق الإنسان والاستقرار الإقليمي، بجانب إلى التأثير على سياساتها الداخلية. (قادم، سلمان، 2002)

رابعا- التنافس مع القوى الكبرى: ترى الولايات المتحدة أن تعزيز روابطها النفطية مع الدول الأفريقية أمرٌ بالغ الأهمية للحفاظ على نفوذها في المنطقة لا سـيما في ظلّ التنافس العالمي المتزايد على موارد النفط، لا سيما من الصين وروسيا، وعلى سبيل المثال اسـتثمرت الصـين اسـتثماراتٍ ضـخمة في البنية التحتية للطاقة، مما عزّز حضـورها في صـناعة النفط الأفريقية، ومن خلال ذلك، تأمل الولايات المتحدة في الحفاظ على هيمنتها في هذا المجال الحيوي رغم تزايد نفوذ الدول الأخرى.

خامسًـا- أمن النفط والطاقة: تُسـهم الولايات المتحدة أيضًـا في الحفاظ على اسـتقرار أسـواق النفط العالمية من خلال تعزيز مكانتها في صـناعة النفط الأفريقية، ولأنّ أي انقطاع في الإمدادات قد يُؤثّر سـلبًا على الاقتصـاد الأمريكي والعالمي، فإنّ الولايات المتحدة حريصـة على الحفاظ على تدفقٍ ثابتٍ للنفط من أفريقيا، كما تُسـاهم الولايات المتحدة في الأمن الإقليمي للدول المُنتجة للنفط مُسـاعدةً في الحفاظ على اسـتقرارها وحمايتها من المخاطر الأمنية التي قد تُعرّض مصالحها المالية للخطر.

إن مسـاهمة النفط في تعزيز النفوذ الأميركي في أفريقيا تشـكل عنصـراً أساسـياً يربط بين السـياسـة والطاقة والأمن، ويوضـح العلاقة المعقدة بين الأهداف الاسـتراتيجية والاقتصـادية التي تسـعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في المنطقة. (سـلامه، حموده، 2024)

تعزيز التحالفات الأمنية الإقليمية:

للحفاظ على اسـتقرار السـودان ومواجهة أي مخاطر أمنية قد تسـتغلها الصـين أو روسـيا من المتوقع أن تعتمد واشـنطن على حلفاء مثل المملكة العربية السـعودية ومصر. (نادية عبد الفتاح، 2025)

الأبعاد الاقتصادية للاستراتيجة:

1. **الاسـتثمار المباشـر:** تُعدّ الولايات المتحدة من أكبر المسـتثمرين الأجانب في أفريقيا، وتسـتثمر الشـركات الأمريكية في مجموعة من الصـناعات بما في ذلك البنية التحتية، والتعدين، والنفط والغاز، والتكنولوجيا،ويُسـاعد الاسـتثمار في هذه

المجالات على زيادة الإنتاج الصـــناعي وخلق فرص عمل في العديد من الدول الأفريقية، وتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

2. **الطاقة والموارد الطبيعية:** يُعدّ النفط والغاز والمعادن النفيســـة من بين الموارد الطبيعيـة الوفيرة الموجودة في أفريقيـا، ومن خلال الاســـتثمـار في إنتـاج النفط والغاز، والتعاون في مشـاريع الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشـمسـية تُحقق الولايات المتحدة أقصـى استفادة من هذه الموارد، بجانب مساعدة القارة على تلبية احتياجاتها من الطاقة، ويُسـاعد هذا التعاون على تقليل اعتماد الدول الأفريقية على مصادر الطاقة التقليدية.
3. **مبادرات التجارة الحرة والتكامل الاقتصـــادي:** من خلال اتفاقيات مثل مبادرة الفرص الأفريقية المؤكدة(AGOA) تهدف الولايات المتحدة إلى توسـيع أسـواق السـلع الأفريقية في إطار تعزيز العلاقات التجارية وبموجب هذا البرنـامج يُمنح وصـول مجموعة واسـعة من السـلع إلى الأسـواق الأمريكية معفاة من الرسـوم الجمركية للدول الأفريقية التي تستوفي متطلبات تجارية محددة، ومن خلال برامج الترويج التجاري والحوافز تســعى الولايات المتحدة أيضًـــا إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية.
4. **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:** أبدت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة اهتمامًا بالغًا بمسـاعدة الشـركات الصـغيرة والمتوسـطة في أفريقيا من خلال تقديم القروض والمســـاعدة الفنية، وهذا يعزز الإنتاجية في مجموعة من القطاعات الاقتصادية ويدعم الاقتصاد المحلي (سلامه، حموده، 2024)

المطلب الثاني ـ الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي :

تُمثل الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الأفريقي إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز النفوذ الأمريكي في القارة، ونظرًا لأن النفط يُعدّ من أهم الموارد الطبيعية في أفريقيا تسعى الشركات الأمريكية الكبرى إلى الاستفادة من هذه الثروة لضمان تدفقات الطاقة وتعزيز علاقاتها الاقتصـــادية والســـياســـية مع دول القارة ، وعليه يمكن النظر إلى الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الأفريقي من عدة جوانب رئيسية:

أولًا ـ الوجود الأمريكي في حقول النفط: تستثمر شركات مثل إكسون موبيل وشيفرون بكثافة في استخراج النفط في دول أفريقية كبرى مثل نيجيريا وأنغولا والجزائر وغينيا الاسـتوائية، تمتلك هذه الشـركات حقول نفط شـاسـعة في هذه الدول، وتُطوّر مشـاريع

نفطية تشمل استكشاف النفط واستخراج الغاز وتكريره، وتُعدّ هذه الاستثمارات مصادر حيوية للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة . (خيدر محمد، 2014)

ثانيًا - التنمية والتعاون الاقتصادي: تُساهم الولايات المتحدة في خلق فرص عمل في الدول الأفريقية المنتجة للنفط مما يُسهم في تحسين بنيتها التحتية الاقتصادية، على سبيل المثال تُطوّر الشركات الأمريكية مشاريع لوجستية وصناعية مُتعلقة بصناعة النفط مما يُحفّز الاقتصاد المحلي ويُساهم في التنمية المستدامة، وتُسهم الاستثمارات الأمريكية أيضًا في نقل تكنولوجيا الطاقة الحديثة، مما يُعزز قدرة الدول الأفريقية على استغلال مواردها الطبيعية بكفاءة أكبر.

ثالثًا - التحديات السياسية والأمنية: تواجه الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الأفريقي تحديات عديدة لا سيما في المناطق التي تشهد عدم استقرار سياسي أو أزمات أمنية، وعلى سبيل المثال في دول مثل نيجيريا وليبيا، تواجه الشركات الأمريكية تهديدات من الجماعات المسلحة أو الفساد الحكومي، مما يُعيق نمو بعض المشاريع، لذلك يتطلب الحفاظ على هذه الاستثمارات بيئة أمنية مستقرة، وهوالأمر الذي يتطلب تعاونًا بين الحكومات المحلية والقوى الدولية لضمان حماية مواقع النفط.

رابعًا: المنافسة الدولية على الموارد: على الرغم من النفوذ الأمريكي الكبير في قطاع النفط الأفريقي إلا أن هناك منافسة شديدة من الصين وروسيا اللتان تسعيان إلى توسيع نفوذهما في القارة، وعلى سبيل المثال استثمرت الصين بكثافة في مشاريع نفطية في دول مثل السودان والكونغو سعيًا لتأمين احتياجاتها من الطاقة وزيادة نفوذها السياسي، لذلك تواجه الولايات المتحدة تحديات مستمرة في سعيها للحفاظ على مكانتها كلاعب رئيسي في صناعة النفط الأفريقية.

خامسًا - تأثير الاستثمارات الأمريكية على العلاقات الدولية: تُسهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الأفريقي في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية المنتجة للنفط، وعلى سبيل المثال يُمكن للولايات المتحدة استخدام هذه الاستثمارات كأداة لتعزيز نفوذها السياسي من خلال تقديم الدعم أو المساعدة الاقتصادية في القضايا السياسية، مما يُتيح لها أيضًا التأثير على مواقف هذه الدول من القضايا الإقليمية والدولية، وعلى هذا ليست الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الأفريقي مجرد استثمارات اقتصادية؛ بل هي جزء من استراتيجية أمريكية أوسع لتعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ومواجهة

التحديات الأمنية والسياسية، وتعزيز العلاقات الثنائية بين أمريكا والدول الأفريقية. (سلامه، حموده، 2024)

التنافس الأمريكي على النفوذ في قطاع النفط الإفريقي: الأبعاد السياسية والأمنية في ظل التحديات الجيوسياسية:

أولاً ـ الأبعاد السياسية:

1 .**دعم إدارة انتقالية مستقرة**: لمنع الاضطرابات الداخلية التي قد تُعرّض المصالح الأمريكية للخطر، وقد يدعو ترامب إلى حكومة انتقالية مدنية تحظى بدعم إقليمي ودولي، ويمكن أن يكون هذا الدعم مشروطًا بالإطاحة بالكيانات العسكرية أو السياسية المرتبطة بالصين أو روسيا.

2. **الضغط على الأطراف المتصارعة:** قد تستخدم إدارة ترامب العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية للضغط على قوات الدعم السريع والجيش للموافقة على محادثات سلام حقيقية، وستكون إحدى الأولويات الرئيسية هي التنسيق مع الحلفاء الإقليميين (مثل المملكة العربية السعودية ومصر) للضغط على الأطراف السودانية.

٣ .**تقويض دور الوساطة للصين وروسيا:** من خلال اعتماد المؤسسات الدولية كالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كإطار حصري للحل، وقد تحاول الولايات المتحدة تقويض أي محاولات وساطة من جانب الصين أو روسيا.

ثانيا ـ الأبعاد الأمنية:

أ . مكافحة النفوذ الروسي:

يُعدّ إحباط النفوذ الروسي في أفريقيا أحد أهمّ الجوانب الأمنية للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، فقد تعرّض الأمن الإقليمي والعالمي للتهديد نتيجةً لتزايد التدخل الروسي في أفريقيا في السنوات الأخيرة سواءً من خلال التعاون العسكري مع الدول الأفريقية أو الدعم السياسي للأنظمة في بعض الدول الأفريقية، ويتجلى هذا بوضوح في ظلّ التنافس على النفوذ في المنطقة، وترى الولايات المتحدة في تنامي النفوذ الروسي خطرًا على الأمن الإقليمي والعالمي، إذ تسعى إلى الحفاظ على استقرار شركائها في أفريقيا وتوسيع قوتها العسكرية والاقتصادية، وفيما يلي بعض الاستراتيجيات الرئيسية للحدّ من النفوذ الروسي في أفريقيا:

1- **الوجود العسكري الروسي**: تزداد الشركات العسكرية الروسية الخاصة مثل فاغنر انتشارًا في مختلف الدول الأفريقية بما في ذلك ليبيا ومالي والسنغال، وتُساعد هذه الشركات على تعزيز نفوذ موسكو وتوفير الدعم الأمني للأنظمة الحاكمة،

وتسعى الولايات المتحدة إلى تقليص هذا النفوذ والحفاظ على استقرار شركائها العسكريين، لان ذلك يُشكّل مشكلةً لأمن الولايات المتحدة في المنطقة.

2- **التعاون الاقتصادي والسياسي**: تُعزز روسيا علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العديد من الدول الأفريقية مما يزيد من قدرتها على التأثير على خياراتها في مسائل مثل السياسة الخارجية والاقتصاد، وتتعارض أهداف أمريكا في الحفاظ على نفوذها السياسي في القارة ومساعدة الحكومات التي تُنفذ سياسات تخدم مصالحها مع هذا الوضع.

3- **التنافس على الموارد:** يُعد النفط والمعادن الثمينة اثنين فقط من الموارد الطبيعية القيّمة العديدة الموجودة في أفريقيا، وتُعد روسيا والولايات المتحدة دولتين رئيسيتين تتنافسان على الوصول إلى هذه الموارد، وتخشى واشنطن من أن يُصعّب النفوذ الروسي على الولايات المتحدة استغلال هذه الموارد في ظل تزايد تعاون موسكو وبعض الدول الأفريقية.

وعلى اساس هذه العوامل، تهدف الولايات المتحدة إلى إحباط التوسع الروسي من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع الدول الأفريقية، وتقديم المساعدة العسكرية والتدريبية، والتركيز على الدبلوماسية متعددة الأطراف لحل أي مشاكل أمنية محتملة قد يُسببها توسع النفوذ الروسي الإقليمي. (ألكسندر بريماكوف، 1984)

ب. تقليص النفوذ الصيني:

تتخذ الصين نهجًا مختلفًا عن الدول الأجنبية الأخرى المنخرطة في السودان، حيث تدمج الجوانب السياسية والاقتصادية، قبل انفصال جنوب السودان كانت الصين أيضًا أكبر مستثمر في صناعة النفط السودانية، ولا تزال الصين مهتمة ببناء مشاريع الطاقة والسكك الحديدية في السودان على الرغم من تضاؤل أهميتها، ويلعب السودان دورًا هامًا في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وقد اتخذت الصين موقفًا أكثر حيادية تجاه الأطراف المتحاربة من روسيا مؤكدةً على استقرار السودان لضمان استمرار التزاماتها المالية، لذلك وتحت ستار الدفاع عن السيادة السودانية من "الديون الصينية"، قد تمارس إدارة ترامب ضغوطًا على السودان لرفض اتفاقيات صينية مهمة، لا سيما تلك المتعلقة بالموانئ والبنية التحتية

المطلب الثالث ـ التأثيرات البيئية والاجتماعية لاستراتيجيات النفط الأمريكية في إفريقيا:

إن التأثيرات الاجتماعية والاستراتيجية للولايات المتحدة في مختلف المجالات عديدة ومتنوعة، تتراوح بين الإيجابية والسلبية، وتؤثر على جميع البيئات والمجتمعات المحلية، وتُعدّ الشركات الأمريكية الكبرى مثل إكسون موبيل وشيفرون جزءًا أساسيًا من تطوير قطاع النفط الأفريقي، إلا أن وجودها في هذا القطاع لا يخلو من آثار جانبية قد تكون لها عواقب بعيدة المدى.

أولًا ـ التأثيرات البيئية:

1. **تلوث الهواء:** تُطلق غازات سامة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان، أثناء أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه، مما يُسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.
2. **تلوث المياه وانسكاباتها:** تُلحق انسكابات النفط من خطوط الأنابيب ومنشآت النفط أضرارًا بالمياه العذبة والبحيرات والأنهار، مما يؤثر على السكان المحليين الذين يعتمدون على هذه الإمدادات، ويُعرّض الحياة البحرية للخطر.
3. **تدمير الموائل:** تُقلل عمليات النفط من تنوع النباتات والحيوانات، وتُعرّض التنوع البيولوجي للخطر من خلال تدمير الأراضي الرطبة والغابات.
4. **تدهور الأراضي:** تُلوّث انسكابات النفط التربة، مما يؤثر على الزراعة الإقليمية ويُسرّع من التصحر في بعض المناطق.
5. **الآثار على الصحة العامة:** نظرًا لتلوث أنشطة النفط للهواء والماء، فإن السكان المحليين مُعرّضون لخطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلد نتيجة تعرضهم للمواد الكيميائية الضارة.
6. **زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري:** تُؤدي أنشطة التنقيب والإنتاج في أفريقيا، في ظل استراتيجية النفط الأمريكية إلى ارتفاع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يُفاقم تغيّر المناخ.
7. **التأثير على السكان المحليين:** قد يُجبر تطوير المنشآت الصناعية أو التلوث الناجم عن عمليات النفط السكان المحليين على النزوح، مما يُخفض مستوى معيشتهم ويزيد من فقرهم.
8. **الضغط على سياسات الإدارة البيئية:** قد يُؤدي الضغط الاقتصادي الناجم عن سياسات النفط الأمريكية إلى تدهور قوانين حماية البيئة في بعض الدول الأفريقية.

9. **الاعتماد على الوقود الأحفوري:** يُعيق التركيز المستمر على النفط، والذي يزيد أيضًا من الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة، تحوّل القارة نحو مصادر طاقة أكثر استدامة.
10. **إزالة الغابات وتدمير البيئة:** تتطلب عمليات استخراج النفط أحيانًا بناء منشآت صناعية ضخمة لتكرير النفط، مما يؤدي إلى إزالة الغابات والنباتات الخضراء، يستهدف هذا المشروع التنوع الطبيعي للحيوانات والنباتات، مما يُنوّع التنوع البيولوجي في المناطق المتضررة. (فوزى، امانى ،شيماء، 2022)

ثانيًا ـ الآثار الاجتماعية:

1. **المجتمع:** غالبًا ما يُؤدي التنقيب عن النفط إلى صراعات بين شركات النفط والمجتمعات المحلية، مما يُقوّض الفوائد الاقتصادية لهذه الصناعة. ففي دلتا النيجر، على سبيل المثال، تُعدّ عمليات النفط الدموية الناتجة والاشتباكات مع قوات الأمن نتيجةً للتمييز في التوزيع الأولي وضعف التضامن. وكثيرًا ما تُتّهم الحكومة المجتمعات المحلية بتجاهل حقوقها في التعويض العادل والشبكة العصبية البشرية.
2. **الآثار السلبية على الصحة العامة:** يُمكن أن يُسبّب التلوث الناجم عن صناعة النفط في بعض الدول الأفريقية مشاكل صحية، وبالتالي يُمكّنها محليًا. يمكن أن تؤدي المواد المستخدمة في عمليات الحفر والتكرير، مثل الكبريت والهيدروكربونات، إلى فشل الأعضاء ومشاكل جلدية أخرى. وترتبط هذه المشاكل بنوعية الحياة وتزيد العبء على النظم الصحية الضعيفة في بعض البلدان.
3. **استغلال الموارد:** قد تُدمج استثمارات النفط الأمريكية في بعض الدول الأفريقية. ومع غياب المساءلة والشفافية في بعض الأنظمة الليبرالية السياسية، يتزايد تطبيق الليبرالية وممارسات الأعمال على الاقتصاد، مما يستبعد فئات صغيرة من الفوائد ويؤثر على هذه الموارد. وقد تُحوّل الأموال من حساباتهم المالية إلى حسابات شخصية أو تُستخدم لتسيير سياسات الرأسمالية بدلًا من تحسين حياة السكان.
4. **النزوح والفقر:** في بعض الحالات، تتطلب المشاريع الاقتصادية الكبيرة نزوح السكان من مناطقهم الأصلية المتميزة إلى حقول نفط متنوعة. في هذه الحالات، قد يجد النازحون أنفسهم بلا مهارات اجتماعية وفكرية قوية، ويفقدون سبل عيشهم

ويجدون بدائل مناسبة. علاوة على ذلك، قد تزيد الأسلحة الصغيرة من عدد الأطفال في حالات الطوارئ.

5. **تنامي التفاوت الاجتماعي:** تذهب أرباح النفط إلى نخبة سياسية واقتصادية مُحددة بدلًا من السكان المحليين المقيمين في مناطق استخراج النفط، ونتيجةً لذلك يتفاقم الفقر والتهميش الاجتماعي.
6. **التأثير على الثقافة المحلية:** قد تواجه قبائل الأمريكيين الأصليين ضغوطًا لتبني العادات وأنماط الحياة الثقافية الغربية مثل تغيير الجداول اليومية وجداول العمل، وقد ينشأ صراع بين الثقافات نتيجةً للتدفق الكبير للعمال الأجانب، مما يُغير الديناميكيات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي.
7. **التأثير على أنماط التوظيف:** تُوظف شركات النفط موظفين أجانب ذوي معرفة متخصصة، مما يحد من خيارات التوظيف المتاحة للسكان المحليين، وقد يشعر السكان المحليون نتيجةً لذلك بالإقصاء، معتقدين أنهم لا يستفيدون من ثروات بلادهم الطبيعية.
8. **تغير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية:** مع انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سعياً وراء فرص العمل التي توفرها التطورات النفطية، قد ترتفع معدلات الهجرة الداخلية، وقد تتغير ديناميكيات المجتمع نتيجة لهذا التغير الديموغرافي، مما يؤدي إلى التوسع الحضري وزيادة الضغط على البنية التحتية.
9. **ضياع التقاليد والهوية الثقافية:** قد تواجه المجتمعات ضغوطاً لتقديم النشاط الاقتصادي على الحفاظ على العادات والتقاليد الإقليمية، حيث أصبح بعض أفراد المجتمع أكثر انفتاحاً على تبني نمط حياة معاصر، بينما يهمّش آخرون التقاليد الاجتماعية والزراعية التقليدية.
10. **تفاقم التوترات العرقية والقبلية:** قد يؤدي ضخ أرباح النفط إلى تصاعد التنافس على السلطة والسيطرة على الموارد بين المجموعات العرقية أو القبلية، وقد تؤدي الإجراءات السياسية والاقتصادية الخارجية إلى تفاقم هذه التوترات، مما قد يؤدي إلى مواجهات عنيفة واضطرابات مجتمعية. (صندوق النقد الدولي، 2016)

ثالثًا ـ الآثار الاقتصادية:

1. **زيادة الدخل القومي والإيرادات الحكومية:** تُعدّ صادرات النفط أحد المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية المُستخدمة لدعم الاقتصاد الوطني، وقد تُستخدم هذه الأموال أحيانًا لتمويل تحسينات البنية التحتية أو زيادة نفقات الرعاية الصحية

والتعليم، ومع ذلك إذا لم تُستثمر بشكل مناسب أو إذا انخفضت أسعار النفط عالميًا، فقد لا يكون جزء كبير من هذه الأرباح مستدامًا، مما سيؤثر سلبًا على الاقتصاد.

2. **الاعتماد الاقتصادي على النفط:** تُشجع سياسات الطاقة الأمريكية بعض الدول الأفريقية على الاعتماد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل، وبسبب هذا الاعتماد قد تكون هذه الدول أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط عالميًا، وقد تجد الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط صعوبة في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي عند انخفاض أسعار النفط بشكل حاد، وقد يؤدي هذا إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة.
3. **تعديل هيكل الاقتصاد المحلي:** من خلال التركيز على قطاع النفط، قد تُهمّش قطاعات اقتصادية أخرى مثل الصناعة والزراعة، وقد يُهمل نمو الشركات المحلية الأخرى عندما تكون صناعة النفط المصدر الرئيسي للدخل، مما يؤدي إلى اقتصادات تعتمد على مصدر دخل واحد فقط، كما يُقيّد النمو الاقتصادي المستدام أحيانًا بنقص استغلال آفاق التنمية في قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والسياحة.
4. **تفاقم الدين العام:** تُموّل أحيانًا مشاريع نفطية كبيرة بقروض أو تمويل خارجي في الدول الأفريقية التي تستفيد من دخل النفط، وقد يؤدي هذا في النهاية إلى تزايد الدين الوطني لا سيما إذا تطلب الأمر تمويل البنية التحتية غير النفطية أو الميزانية الوطنية، وقد تجد هذه الدول صعوبة في سداد قروضها إذا انخفضت أسعار النفط أو استنفدت إمداداته، مما قد يثير مخاوف اقتصادية
5. **نمو الأسواق المحلية:** من خلال زيادة الطلب على المنتجات والخدمات الموجهة لصناعة النفط، قد يُسهم النفط أحيانًا في تحفيز التنمية في الصناعات المحلية، وهذا يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في القطاعات المرتبطة بالنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات اللوجستية والبناء، قد تتوسع بعض المجالات الاقتصادية في الدول المنتجة للنفط نتيجةً لذلك، ومع ذلك تقتصر مزايا هذه الآفاق أحيانًا على مجموعة قليلة من الأفراد والشركات التي تعمل مباشرةً في صناعة النفط، مما يُبقي قطاعات اقتصادية أخرى خارج نطاق هذا التوسع.
6. **تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفريقية والولايات المتحدة:** تُسهم سياسات النفط الأمريكية في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية المنتجة للنفط، وتُحسّن الشركات الأمريكية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الحكومات الأفريقية من خلال الاستثمار المباشر في صناعة النفط، وقد يُسفر

ذلك عن زيادة التجارة وخاصـةً تصـدير المنتجات والخدمات الأمريكية إلى الدول الأجنبية، وقد تُفضـي هذه الروابط أحيانًا إلى تكوين تحالفات طويلة الأمد في قطاعات أخرى بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

7. **إصلاحات القطاع الخاص:** قد تُسرّع الشركات الأمريكية إصلاحات القطاع الخاص في بعض الدول الأفريقية، وتسـتثمر الشـركات الكبرى في تطوير البنية التحتية، وتعزيز رأس المال البشري، وتحسين إجراءات الإدارة والحوكمة، وقد تُساعد هذه التغييرات في تحسين مناخ الأعمال المحلي وقدرات العمالة نظرًا لأنها تُتاح بفضل نقل التكنولوجيا والمعرفة من الشركات الأمريكية.
8. **دور النفط في جذب الاسـتثمارات الأجنبية الأخرى:** لا يقتصـر قطاع النفط على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع النفط فحسب، بل يجذب أيضًا قطاعات أخرى كالصناعات الكيميائية والطاقة والبنية التحتية، وقد تزيد مشاركة الشركات الأمريكية الكبرى في الأسـواق الأفريقية من جاذبية القارة للمسـتثمرين الدوليين الآخرين في مختلف القطاعات، وهذا يُعزز التقدم الاقتصادي من خلال توسيع آفاق التعاون التجاري المستقبلي مع الشركات متعددة الجنسيات الأخرى. (توبى شيلى، 2009)

نتائج الدراسة

1. تزايد الاهتمام الاسـتراتيجي بالنفط في الاسـتراتيجية الأمريكية: في ظل سـعي الولايات المتحدة للحصـول على موارد طاقة تُعزز أهدافها الجيوسـياسـية والاقتصادية في أفريقيا يُعدّ النفط عنصرًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية تجاه القارة.
2. استخدام النفط كسلاح دبلوماسي في العلاقات مع الدول المنتجة: تستخدم الولايات المتحدة النفط كسلاح لتحسين التعاون الدبلوماسي والاقتصادي مع الدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا.
3. القضايا الأمنية المتعلقة بقطاع النفط: تُشكّل الصراعات السياسية في مناطق النفط الأفريقية مثل نيجيريا والكونغو، إشـكاليات أمنية خطيرة وتُهدد اسـتقرار الاستثمارات الأمريكية في صناعة النفط.
4. الصراع الدولي على النفط الأفريقي: تُجبر الولايات المتحدة على استخدام التدابير الدبلوماسية والأمنية لزيادة نفوذها نتيجة صراعها مع الدول مثل الصين وروسيا على موارد النفط الأفريقية.

5. تأثير النفط على السياسة الداخلية الأمريكية: يُشجع النفط الأفريقي الاستثمارات في صناعة الطاقة الأمريكية ويُساعد في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الأمريكي، وكلاهما له تأثير إيجابي على السياسة الداخلية ويُوسّع نطاق نفوذ الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.
6. أبعاد النفوذ الأمريكي في الدول المنتجة للنفط: يُعدّ النفط جزءًا أساسيًا من أساليب النفوذ الأمريكي، إذ يُسهم في التعاون الاقتصادي والاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط.
7. القضايا البيئية والاجتماعية الناجمة عن استراتيجيات النفط: على الرغم من المزايا الاقتصادية المحتملة، الا ان سياسات النفط الأمريكية تسبب في أفريقيا مشاكل بيئية واجتماعية، إذ تُعاني المجتمعات المحلية من تزايد الفقر والتدهور البيئي.
8. مقارنة الدول المنتجة وغير المنتجة: تختلف سياسات الولايات المتحدة تجاه الدول المنتجة للنفط عن سياساتها تجاه الدول غير المنتجة، فالأولى تُعطي الأولوية لأمن الطاقة، بينما تُركز الثانية على النمو الاقتصادي ومكافحة الإرهاب.

توصيات الدراسة

1. تنويع مصادر الطاقة: لضمان استدامة الطاقة في الخطة الأمريكية الأفريقية، يُنصح بتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة.
2. تعزيز التعاون مع الدول المنتجة للنفط: من شأن دعم مبادرات التنمية المستدامة أن يُسهم في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط.
3. دعم الأمن والاستقرار في المناطق النفطية: يُعدّ تعزيز المؤسسات المحلية وسيلةً فعّالة لدعم الأمن والاستقرار في المناطق النفطية الأفريقية.
4. يُعدّ تطوير استراتيجيات دبلوماسية تعاونية مع الدول الكبرى لتخفيف التوترات في أسواق النفط الأفريقية إحدى سبل تحسين التعاون الدولي في صراع النفط.
5. الاستثمار في الطاقة النظيفة: لتحسين الاستدامة وتقليل الاعتماد على النفط، يُنصح بتخصيص المزيد من الأموال للابتكار التقني في صناعة الطاقة الأمريكية.
6. الحفاظ على النفوذ الأمريكي: لتعزيز الاستقرار السياسي ومصالح الولايات المتحدة، يُنصح بالتركيز على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المنتجة للنفط.
7. معالجة الآثار البيئية والاجتماعية: ينبغي على الولايات المتحدة وضع خطط لتقليل الآثار السلبية لإنتاج النفط في أفريقيا على البيئة والمجتمع.

8. إنشاء سياسات للدول غير المنتجة: في الدول الأفريقية التي لا تنتج النفط، ينبغي إنشاء سياسات مع التركيز على مكافحة الإرهاب والتنمية الاقتصادية.
9.

الخاتمة

يختتم هذا التحليل بإظهار أن النفط يلعب دورًا حاسمًا في السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا. فبالإضافة إلى توفير الطاقة، يلعب هذا المورد الطبيعي دورًا هامًا في تحديد السياسات الاقتصادية والجيوسياسية للقارة. وقد أولت الولايات المتحدة اهتمامًا أكبر في السنوات الأخيرة لتوطيد علاقاتها مع الدول الأفريقية الغنية بالنفط، بما في ذلك تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المناطق الاستراتيجية. ورغم أن هذا التعاون قد ساعد الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، إلا أنه يثير أيضًا مخاوف بشأن كيفية تحقيق التوازن بين اهتمام القارة بالتنمية المستدامة والاستخدام العادل لمواردها والمصالح الوطنية للولايات المتحدة. لذلك، من الأهمية بمكان أن تتبنى الولايات المتحدة استراتيجية شاملة تشجع على بناء علاقات عادلة ومنفتحة مع الدول الأفريقية، وتعزز الاستثمارات في الابتكار والطاقة المتجددة، مما سيساعد الجانبين على تحقيق أهدافهما التنموية.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولًا- الكتب:

1. مراد الغضبان، (2025م)، السيطرة الأمريكية على النظام الدولي من خلال التحكم بالطاقة والزراعة: هيمنة الشركات الكبرى على النفط والقمح وتأثيرها على السياسة الدولية، الخميس 30 يناير 2025، سكاي برس ، الراصد العراقى ، موسوعة العراق والعالم ، بغداد.
2. الجندلي، مازن، ايان رتليدج ، (2006م)، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم، بيروت.

3. الرميحي، محمد،(1980م)، النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية، سلسلة عالم المعرفة ،رقم 52 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
4. الكسندر بريماكوف ، (1984م)، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، علوم التاريخ، مكتبة عين الجامعة، ترجمة بسام خليل، الطبعة الأولى، بيروت.
5. مايكل كلير، (2002)، الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسين، دار الكتاب العربي، بيروت.
6. كولن تاجيل واخرون، (2004م)، نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت.

ثانيًا ـ المجلات العلمية:

1. سلطان، أحمد، (2021م)، احتياطي النفط الاستراتيجي الأمريكي: محددات الدور وأبعاده، تحليلات شئون دوليه، مجلة السياسة الدولية، 22-11-2021.
2. سلطان، أحمد،(2024م)، عدم توازن: سياسة الطاقة الأمريكية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، 2024/10/31، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
3. سعد حقي توفيق، (2011م)، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 43.
4. السيد خالد التزاني، (2019م)، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة محمد بن عبدالله ، المغرب.
5. منى حسين عبيد، (2009م)، السياسة الصينية الجديدة اتجاه أفريقيا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد179.
6. خديجة بن سعيد، (2016م)، الرهانات الجيوسياسية للنفط في أفريقيا بعد الحرب الباردة دراسة حالة السودان، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
7. سلامة، حموده عوض، (2024م)، الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية في النطاق الدولي والإقليمي، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

ثالثًا- البحوث والرسائل العلمية:

1. خيدر محمد كريم، (2014م)، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الإفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
2. قادم، سلمان، (2002م)، المصالح الأمريكية ومستقبل صناعة النفط في أفريقيا: الأدوار الخفية لشركات النفط الكبرى، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا.

رابعًا ـ مواقع الإنترنت:

1. نادية عبد الفتاح، (2025م)، أبعاد تطور الأزمة السودانية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة 2025 وملامح الدور المصري، 27 يناير 2025، مركز ترو للدراسات.

2. منيرة محمود، 2025)م(، التنقيب عن النفط في أفريقيا: منافسة دولية شرسة ودور مصر المتنامي، الأحد 2025/01/26، باور بريس.
3. نورا صبح، 2023)م(، تحديات أمام صناعة النفط في أفريقيا ومصفاة ضخمة تبدأ الإنتاج قريبا، حصاد وحدة أبحاث الطاقة 2024.

المراجع الأجنبية

First: Books:

1. Julian Picquet, (2024), **Five Africa policy changes if Trump wins US presidency**, The Africa Report, 11 March 2024.

Second: Scientific journals

1. Pierre Noël, (2002), **KPolitique pétrolière américaine et sécurité énergétique: Séminaire "US Oil Dependency and Energy Security"**, 30 Mai 2002.A paraître dans la Revue de l'Energie, Ifri. Paris.
2. Mark Banchereau, (2024), **What to know about Russia's growing influence in Africa**, Jun 6, 2024.

Third: Websites

1. mandine Gnanguênon, (2024), **US Interests and African Agendas: Africa Policy After the 2024 Elections**, SEPTEMBER 27.
2. yintarelado Moses, (2024), **10 Charts to Explain 22 Years of China-Africa Trade, Overseas Development Finance and Foreign Direct Investment**, Boston University Global Development Policy Center.